المحاضرة الثانية ماهية المشكلة الاجتماعية

و لنا هنا أن نتساءل عن ماهية المشكلة الاجتماعية ؟و ماهي العناصر العامة التي يجب توافرها في تعريف حالة معينة أو ظرف معين باعتباره مشكلة اجتماعية ؟

فالمشكلة الاجتماعية تكون أداة ضغط تفترض نوعا من الإلزام يدفع الأفراد و الجماعات الواقعين تحت تأثير المشكلة للبحث عن الوسائل والأساليب لحلها.كما أنها تكون ذات أسباب متنوعة ومتشابكة يصعب التفريق فيما بينها فالذي قد ينظر له على انه السبب المباشر قد لا يكون كذلك أو قد يكون على العكس تماما.كما أن المشكلة الا جتماعية مشكلة نسبية، فما قد ينظر له على انه مشكلة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر ،وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل بعض الباحثين والعلماء على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي .

وقد تكون ذات تأثير واسع وكبير على الفرد والمجتمع فهي ظاهرة سلبية تعمل على تخلف المجتمع ،وتقف كعائق حيال إفساح المجال أمام أفراده للتقدم.وذلك من خلال كونها تتصف بالصفة الجمعية التي تشمل عددا كبيرا من الأشخاص في المجتمع تحول دون انجازهم للأدوار الاجتماعية الموكلة إليهم من قبل الجماعة وضمن ما هو متفق عليه داخل الجماعة.

و يعرف العلامة "**فير تشايلد** " المشكلة الاجتماعية على أنها موقف يحصل بفعل عوامل وظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية ويستلزم معالجة إصلاحية تتطلب تجميع الوسائل والأساليب الاجتماعية للتصدي له ومعالجته . .

وهاتان الخاصيتان تتلاقيان وتمتزجان في أغلب الأحيان، ففي الحالة الأولى يمكن أن يدخل تحتها كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها .ونضرب مثلا لذلك بـ البطالة و المرض أو الرذيلة أو الجريمة وما إلى ذلك أما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية أي تلك التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظائفه والذي تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسي .

كما و تعرف المشكلة الاجتماعية بكونها موقف مختلف يحتاج إلى تغير من الحالة التي هو عليها إلى حالة أفضل ومن هنا تتضح على أنها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بموقف اجتماعي غير مألوف يتطلب تغيرا لما هو أفضل كما أن المشكلة الاجتماعية ذات أنواع وأشكال مختلفة،منها ما هو ناتج عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ضمن مستوياتها المختلفة .

وكذلك تعرف المشكلة الاجتماعية على أنها نقص متزايد في القيم الإجتماعية التي يتمسك بها المجتمع ولا يرغب في التفريط بها لهذا ترى اختلاف المشكلات الا جتماعية في المجتمعات حسب اختلاف النسق القيمي فالذي يعتبر مشكلة في الوطن العربي قد لا يعتبر كذلك في أوروبا مثلا.

في حين ينظر للمشكلة الاجتماعية على أنها خروج عن القواعد الاجتماعية التي يعتز بها عدد كبير من الأفراد وتسترعي انتباه عدد كبير من المتخصصين فتتطلب عملا جماعيا لعلاجها والتغلب عليها.

ويعرف العلامة "**فرانك**" المشكلة الاجتماعية على أنها كل صعوبة أو تصرف سيء لعدد كبير من الناس يرغبون في إزالته أو إصلاحه والذي يتطلب اكتشاف الوسيلة الكفيلة بهذا الحل أو الإصلاح.
أما العلامة " **ليمرت"** فينظر للمشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى جماعة.
فالمشكلة الاجتماعية هي طريقة السلوك التي ينظر إليها النظام الاجتماعي على أنها تمثل تعديا على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها والتي تشكل نقطة ارتكاز عامة يقبلها الجميع ولهذا فهي تحتاج الى جهد جماعي من اجل حلها لقصور الجهود الفردية عن إمكانية التصدي لها.
ولهذا نلاحظ الترابط بين النظام الاجتماعي والسلوك وأن أي اختلال في احدهما ينعكس على الآخر مما يولد المشكلات الاجتماعية ويمكن أن نصيغ ذلك في الرسم التالي.

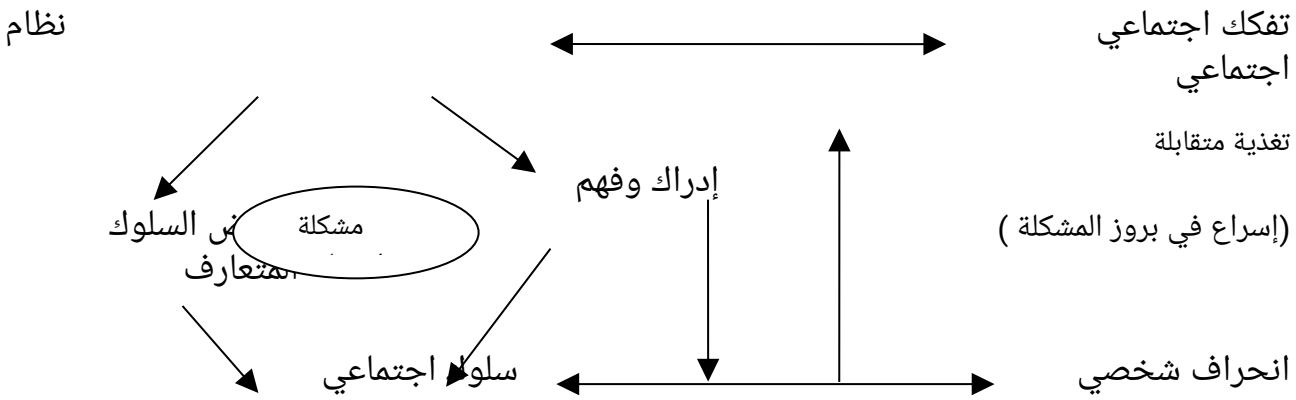

(انحراف عن منظومة القيم والمعايير محددات السلوك)

إذن نظام اجتماعي ← تغير ← سلوك متعارض ← إدراك جمعي ← رفض
مشكلة اجتماعية.

نظام اجتماعي ← تخلف عن مواكبة التغير = تضاد بين الأفراد والنظام ← خروج على النظام
يولد مشكلة اجتماعية.

هذا على مستوى العلاقة بين النظام الاجتماعي والأفراد أو بين التفكك الاجتماعي والانحراف الشخصي كمولدات للمشكلة الاجتماعية .

وإذا كان شكل المشكلة الاجتماعية يرتبط بالسلوك أسلوبا أو طريقة يمكن على ضوئها تحديد موضوع المشكلة الاجتماعية فان الجانب المهم الذي يمكن أن يضاف هنا هو أن السلوك يبقى مبهما وغامضا لا يعطي أي مدلول وان كان مختلا في بعض الأحيان عندما لا يحصل على تغذية ذاتية أي نابعة من تصور عدد من أفراد المجتمع لهذا السلوك على انه مشكلة .

وهنا نود الإشارة إلى بعدين مهمين مترابطين يعتبران أساسا للحكم على كون هذه الظاهرة أو تلك تشكل مشكلة اجتماعية. حيث أن من أساسيات تحديد المشكلة الا جتماعية

- انها تكون واقعية. بمعنى انها حاصلة فعلا ولها وجودها في الواقع الاجتماعي وعلى اتصال مباشر مع حياة افراد المجتمع وليست شكل من اشكال التصور الخيالي البعيد عن الواقع هذا من جانب توفر الشرط الموضوعي.

- أما الجانب الاخر فهو الجانب الذاتي أو الادراكي للمشكلة الاجتماعية أي لابد من توفر عنصر الشعور بتلك الظاهرة على أساس انها تكون مشكلة اجتماعية وحضور مثل هذا العامل مهم جدا لأن غيابه يعني انعدام اعتبار الظاهرة أو الوضعية الاجتماعية على أنها مشكلة.

وهنا يقدم المفكرون ظاهرة الفقر على سبيل المثال.فإذا كان الشعور السائد لدى افراد المجتمع عن ظاهرة الفقر مرتبطا بتصور ديني ينظر للمشكلة على انها قدر محتوم ولا يمكن لهم تغييرها أو التخلص منها فإن هذا التصور يلغي كون الفقر مشكلة اجتماعية وكذلك الحال بالنسبة للتعصب العنصري . فالجانب الذاتي هو القياس الا جتماعي الذي من خلاله يمكن تحديد الحكم على الظرف الموضوعي على انه مشكلة أم لا .ونحن نؤيد هذا الرأي لأنه يدل على تحليل جدلي موضوعي يرتبط بشكل واضح في طبيعة المشكلة الاجتماعية التي تتميز بالترابط والتداخل وتعددية الجوانب.

وعليه فالمشكلة الاجتماعية لا تكون إلا ببعديها اللذين سنحاول صياغتهما في الرسم التالي:

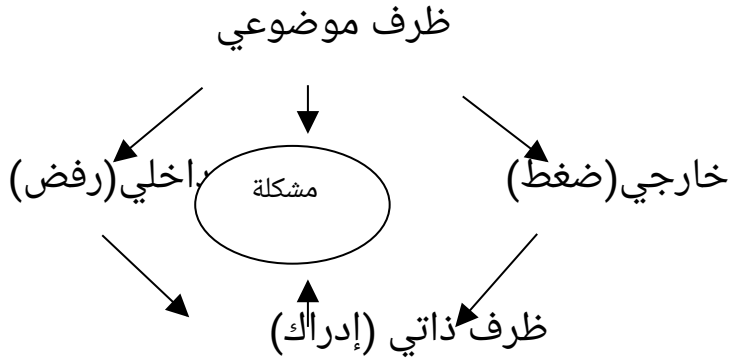

إذن ظرف موضوعي ← ضغط +انعدام الإدراك = لا تعارض أو لا مشكلة.

بعد ذاتي ← دون وضع مشكل =وهم أو خيال.

ظرف موضوعي ضاغط +شعور إدراكي رافض=رد فعل رافض صور واضح للتصدي ← مشكلة اجتماعية ← حل أو بحث عن حل ← تصور واقعي

نماذج تعريف المشكلة الاجتماعية .

من كل ما سبق يمكن اعتبار المشكلة الاجتماعية من المفاهيم الإجرائية نظرا لصعوبة انطباق تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشكلات هذا من ناحية و نسبيتها من ناحية أخرى ...

أي أن صياغة المشكلة الاجتماعية تحتوي على كلمتين **مشكلة** و تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه و متكرر الحدوث و تعني أيضا وجود عائق أمام الطريقة المألوفة و المقبولة و المرغوبة للوصول إلى الأشياء و الأهداف الاجتماعية.
- و أما **كلمة اجتماعية** فهي تشير إلى إن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع و هذه الكلمة تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي في المجتمع و تعبر عن التفاعل المباشرة و العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع .

فالمشكلة ما هي إلا انحراف عن معايير و قيم المجتمع فالمجتمع وحده هو الذي يحدد المشكلة و توجد المشكلة حينما يكون هناك تناقض بين مثل المجتمع و قيمه من ناحية و الواقع الفعلي لهذا المجتمع من ناحية أخرى وان الفجوة بينهما ستظل موجودة إلا انها قد تضيق في فترات و تتسع في فترات أخرى و هذه الفجوة بينهما هي المسؤولة عن حدوث مشكلات اجتماعية.

و على أية حال فلقد تم تحديد ووصف المشكلات الاجتماعية بأساليب و طرق مختلفة إلا أن هناك عناصر عامة يجب توفرها في أية حالة أو ظرف حتى يمكن الحكم بأن هذه الحالة تعد مشكلة اجتماعية و أهم هذه العناصر مايلي .

- موقف أو حالة أو شكل متكرر من السلوك .
- أن هذا الموقف أو السلوك يؤثر في عدد كاف من الناس سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- أن الحكم التقديري للموقف أو السلوك يحدد باعتباره أمرا غير مرغوب فيه من خ لال العمل المشترك و الحل الجماعي.
- إن هذا الموقف أو السلوك يهدد قيما اجتماعية.
- ثقة و إيمان عدد كاف من أعضاء المجتمع بان شيئا ما يمكن القيام به بشأن تحسين أو تعديل الموقف غير المرغوب فيه من خلال العمل المشترك و الحل الجماعي.
- أن هذا الحل الجماعي أو العمل الجماعي يجب ان يتم من خلال فعل اجتماعي مناسب بمعنى إلا يكون الحل مستعارا من خارج البيئة التي خلقت المشكلة و لكن يجب أن يكون في الإطار الاجتماعي الذي خلقت فيه..

فالمشكلة الاجتماعية هي موقف أو حالة في المجتمع اعتبرت خطيرة و غير مرغوب فيها من قبل المجتمع
ككل و هي تركز على قيم اجتماعية و يعتقد بأنه في الإمكان تحسنها أو علاجها و على أية حال فان مفهوم المشكلة الاجتماعية واجه و ما زال يواجه العديد من الاختلافات الواضحة في وجهات النظر او الرؤى الفكرية حوله .
حيث ان المفهوم فيه عدة اختلافات في تحديد ماهية المشكلة الاجتماعية و تعريفها لعدة أسباب منها.

- صعوبة انطباق تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشاكل الاجتماعية.
- نسبية المشكلات الاجتماعية.
- ارتباط ميدان الدراسة في مجال المشكلات الاجتماعية بواقع و ظروف المجتمع الذي توجد فيه و بالرؤية و التوجيه الفكري للباحث الملتزم بدراستها.

و يمكن إجمال هذه الاختلافات و الرؤى المتعارضة في نموذجين أساسيين من التعريفات .

النموذج الأول. نموذج الرأي العام .و التعريفات التي تندرج تحت هذا النموذج ترى ان تحديد المشكلة الاجتماعية و الوعي بها و التضرر منها هي مسؤولية الأفراد المتضررين بها و الذين يعملون من جهتهم على تعديل هذا الوضع و من أمثلة تلك التعريفات .

يرى "ريتشارد فولار "أن المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر على عدد كاف من الناس بطريقة غير مرغوبة و أن شيئا ما يجب عمله تجاه هذه الحالة من خلال عمل اجتماعي .

واضح من خلال تعريف ريتشارد فولا ران المشكلة الاجتماعية تتضمن أحكاما قيمية و تقتضي اتفاق عدد كاف من الأفراد على ان هذه الحالة غير مرغوب فيها ف المحك هنا هو عدد الأفراد الذين يتأثرون بالمشكلة و يمكن التعرف على هذا الحجم من خلال قياس الاهتمام العام بتلك الحالة التي تمثل المشكلة الاجتماعية انعكاسا لها كان يتم مثلا تحديد عمالة الأطفال مشكلة و لكن حينما أعلن عدد كبير من الناس أن تشغيل الأطفال أمرا غير مرغوب فيه نصبح إزاء مشكلة اجتماعية.

و من هنا يمكن القول أن الانتحار و تعاطي المخدرات و الزواج العرفي و قضايا العرض و الاغتصاب لا يمكن اعتبارها مشكلات إلا حينما تقر قيم عدد كاف من الأ فراد انها ظواهر غير مرغوبة بالإجماع .

كما يحدد قاموس علم الاجتماع المشكلة بأنها "موقف يؤثر في عدد من الأ فراد بحيث يعتقدون - أو يعتقد بعض أفراد المجتمع - إن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات او المساوئ و هكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة و تفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى، فالمشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع هي انحراف الأحداث و القتل و الإدمان و الطلاق و الضعف العقلي و البطالة و الفساد الحكومي .

هذا النموذج من التعريفات يعتمد على راي أفراد المجتمع المتضررين من المشكلة و قيمهم و حكمهم عليها ،إلا أن الاعتماد على هذا النموذج لا يعطي صورة صادقة عن حقيقة المشكلة الاجتماعية ذلك لان الحكم ينبع من عامة الناس أحيانا عديمي القيمة و أحيانا يتصف ذلك الحكم بالطابع الذاتي و الميول الفرعية.

و من المعروف أن المجتمعات النامية عموما و العربية على وجه الخصوص تلعب القوى الرسمية المهيمنة على وسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل الرأي العام و اتجاهاته و من ثم الأخذ بهذا النموذج من التعريفات لا يصلح الاعتماد عليه بوجه عام في دراسة المشكلات الاجتماعية في المجتمعات العربية،فمعتقدات و قيم الأفراد ليست هي المحك العام المشكلة الاجتماعية بالإضافة إلى أن رأي أفراد المجتمع قد يكون متحيزا أو مبالغا فيه ، غير مدرك لأوضاع أخرى قد تمثل مشكلة حقيقة و لكن لا يدركها أفراد المجتمع.

2. النموذج الثاني.قيم المعرفة.قدم هذا النموذج كبديل لنموذج الرأي العام و من أمثلة التعريفات التي تندرج تحت هذا النموذج تعريف المشكلة الاجتماعية بأنها

المفارقات بين المستويات المرغوبة و الظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا و تعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع .

يرى "**جيروم ج مانيس**" أن المشكلات الاجتماعية هي تلك الحالات أو الظروف الاجتماعية التي تتحدد عن طريق البحث العلمي و القيم العلمية باعتبارها معوقة للخير الإنساني حيث يتفق مع رأي "**ميرتون** " في أن الاعتماد على رأي أفراد المجتمع في تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية يقود إلى خلط واضح حيث رأى أن رأي الجمهور قد يكون انفعاليا غير عقلاني .

كما أن أفراد المجتمع قد لا يدركون ولا يرون ما هو ضار بالمجتمع فعلا، فقد مقولته الشهيرة المشكلات الاجتماعية الظاهرة و المشكلات الكامنة،مؤكدا البعد الذاتي و البعد الموضوعي في تحديد المشكلة الاجتماعية مؤكدا في ذات الوقت دور القيم و المعايير الاجتماعية و العلمية للباحث عند تحديده للمشكلة الاجتماعية.

و على أية حال فان تعريفات كل نموذج للمشكلة الاجتماعية ،لا يجب إن ينظر إليها على أنها تعارض تام مع النموذج الآخر.و أن كان ذلك هو الظاهر لنا إلا أننا يجب أن ننظر إليها على أنها مكملة و متممة لكل منهما الآخر.

- **و من خلال ما سبق فإن شروط المشكلات الاجتماعية**

أولا.الشرط الموضوعي .و هو ما يمكن ملاحظته و قياسه عن طريق الملاحظين الا جتماعيين المحايدين و مثال ذلك، الجريمة الفقر ،التوترات الدينية.

ثانيا.الشرط الذاتي أو التعريف الذاتي .و هو ما يقرره أعضاء المجتمع بان هذا الشرط الموضوعي يمثل مشكلة حقيقية و هنا يكمن ملاحظة دور القيم الاجتماعي في أن تحدد ظرفا معينا على أنه مشكلة اجتماعية،فالمشاكل الاجتماعية تعد بمثابة عملة ذات وجهين وجه ذاتي و الآخر موضوعي و يظهر الوجه الذاتي في ادراك الناس و تقييمهم لوجود المشكلة الاجتماعية من عدمه و لذا فان الباحث في مجال دراسة المشكلات الاجتماعية ليس له ن يغفل رأي أفراد المجتمع في المشكلة و لا يجب أن يسلم بان تصوراتهم دائما مبالغ فيها أو مغلوطة لأنه بذلك يستبعد الظروف الأخرى .التي تدل على التناقض بين الأهداف و القيم و لهذا إذا أصر على دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف الواقع الذي يحياه الناس فانه بلا شك يقع في متاهة الذاتية.

- **الوجه الموضوعي** و يقصد به قدرة الباحثين باستخدام البحث العلمي على الكشف التدريجي و المستمر للمشاكل الاجتماعي المستترة و التي يقصد بها تلك التي تتعارض مع قيم الجماعة دون أن تلاحظ الجماعة ذلك التعارض في أثناء ممارستها للحياة في ميادينها المتعددة .